الخاتمة

تناول الكتاب العديد من الموضوعات ومنها أسباب اندلاع أزمة دارفور، فقد انقسم إلى عدة مباحث، المبحث الأول عرض دور العوامل البيئية فى اندلاع الأزمة من خلال موجات الجفاف والتصحر والصراع القبلى على الموارد، وأما المبحث الثانى فتناول دور العوامل الاجتماعية من خلال استعراض بنيوية المجتمع فى دارفور، وأسباب النزاعات القبلية، أما المبحث الثالث: فأوضح دور العوامل الاقتصادية من خلال عدة محاور: ومنها إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور والصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل، والصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد، وأخيرا النهب المسلح، وأبرز المبحث الرابع دور العوامل السياسية فى اندلاع الأزمة، وتناول التاريخ السياسى لإقليم دارفور، ومراحل تطور أزمة إقليم دارفور، وأخيرا حركات التمرد فى إقليم دارفور.

وتوصلت الباحثة إلى أن الأزمة فى دارفور لها أبعاد متعددة، فقد بدأت فى صورة مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف الطبيعية القاحلة، ثم اكتسبت طابعا عرقيا بسبب عوامل عديدة، من بينها سياسات الحكومة السودانية، وأخيرا تحولت إلى تمرد مسلح تقوده حركات سياسية رفضت التهميش وطالبت بالمشاركة فى السلطة والثروة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخبراء السودانيين، ومن بينهم د.حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية يصف مشكلة دارفور بأنها جزء من مشكلة الفشل السياسى السودانى فى إقامة الدولة الوطنية، وإنجاز التنمية المتسامية والعادلة على مستوى القطر، فهى مشكلة تنموية وسياسية، أى حرمان مواطنى تلك المناطق من المشاركة الفعلية فى السلطة والثروة.

وتناول الفصل الثانى دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور حيث وجدت الولايات المتحدة فى تدخلها فى الأزمة فرصة مناسبة لفرض أجندتها الخاصة على السودان، تلك الأجندة التى تعكس مصالحها السياسية، سواء على الصعيد الخارجى أو الداخلى، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية، ولهذا دأبت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها على التحرك باتجاه تدويل أزمة دارفور، من خلال التركيز على المحاور التالية:

١ – **المحور الأول:** تمثل فى الضغوط الدبلوماسية، التى أسفرت عن نقل الملف إلى

مجلس الأمن، والذى أصدر العديد من القرارات التى تحذر من خطورة الموقف، وينذر الخرطوم بعقوبات صارمة، بل بتدخل دولى فى الإقليم.

٢- **المحور الثانى**: اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصاديا، حيث اشتمل قانون سلام دارفورعلى بند كامل، يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على السودان، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسئوليها، أو الشركات التابعة لها، أو لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى السودان.

٣- **المحور الثالث**: ضغوط منظمات حقوق الإنسان لإرسال فرق تقصى الحقائق، ليصبح الموقف فى دارفور متصدر للاهتمام الدولى، ويفوق فى خطورته دمار العراق لصرف الاهتمام بالهزيمة الامريكية فى العراق.

٤- **المحور الرابع**: الإعلام الأمريكى الذى حرك ملف أحداث دارفور بالترويج لسياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى التعامل مع تلك الأزمة، مع التركيز على تصوير الأزمة على كونها أزمة إنسانية كبيرة.

ومن الملاحظ أنه منذ مجىء الإدارة الديمقراطية الجديدة بقيادة الرئيس باراك أوباما فى يناير ٢٠٠٩م أعلن الاستراتيجية الجديدة تجاه السودان فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، من خلال ثلاثة محاور أساسية:

أ – السعى إلى النهاية النزاع وانتهاك حقوق الإنسان والإبادة فى دارفور.

ب – تطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب من أجل خلق إمكانية السلام البعيد الأمد.

ج – العمل بشدة على ضمان عدم توفير السودان مأوى للإرهابيين الدوليين.

وللوهلة الأولى يمكن القول إن الاستراتيجية الجديدة قد جاءت كحل وسط بين الطرفين اللذين كانا يختلفان حولها داخل الإدارة، هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية، وسوزان رايس السفيرة فى الأمم المتحدة فى الجانب المتشدد، والجنرال المتقاعد سكوت جريشن مبعوث أوباما الخاص للسودان فى الجانب الآخر، حيث شملت مزيجا من الضغوط والحوافز لحث حكومة الخرطوم على إحلال السلام فى إقليم دارفور المضطرب وتسوية النزاعات مع حكومة جنوب السودان ذات الاستقلال الذاتى والقيام بتعاون أكبر مع حكومة الولايات المتحدة فى وقف الإرهاب الدولى.

ويلاحظ أنه انتقلت الحكومة الأمريكية – وفقا لهذه الاستراتيجية – من آلية الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها إلى آلية استعمال سياسة «العصا والجزرة» فى آن واحد، وذلك عبر آلية تقديم حوافز لما يحرز من تقدم فى تحقيق السلام والأمن والعدالة، أو فرض عقوبات فى حالة التراجع عن تلك الأهداف.

ومن جانب آخر يلاحظ أن دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور، منقسم إلى محورين، الأول: المؤيد للسياسة الأمريكية، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوربى بصفة عامة، وإسرائيل بصفة خاصة، أما المحور الثانى: المعارض للسياسة الأمريكية، وتمثله كل من (روسيا والصين)؛ حيث اتخذت الدولتان موقفا معارضا تجاه أية إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتهما.

وأما الفصل الثالث فركز على دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور التى لعبت دورا فعليا تجاهها، وتمثلت فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، ومدى تأثير الولايات المتحدة والقوى الأوربية فى معالجتهما للأزمة، ولاسيما أن جهود كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية تجاه الأزمة لم تتم بشكل منفرد، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الجهود الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التى أسهمت فى تفعيل جهودها تجاه أزمة دارفور.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها:

أولا: أسفرت أزمة دارفور عن وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية فى أوساط معسكرات اللاجئين السودانيين (الدارفوريين)، ويبدو أن هناك نوعا من السيطرة لهذه المنظمات على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، فعلى الرغم من الدور الذى تدعى هذه المنظمات القيام به فى احتواء أزمة دارفور، فإن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات إلى القيام بها، إما خدمة لتوجهات دول محددة ولمصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة.

ثانيا: يلاحظ على الرغم من تعدد جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاق أبشى، ثم أبوجا تحت إشراف الاتحاد الإفريقى ثم تلتها سرت، والتى تواصلت بأسمرا مرورا بمحطات أخرى فى أنجمينا وطرابلس وأديس أبابا، فهناك ملاحظتان بشأنهما:

أ – إن الخيط الذى يربط كل المراحل جميعا، ويفسر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسى يتمثل فى الخلافات داخل حركتى التمرد والانشقاقات الداخلية فى كل منهما، مما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أو الموقف التفاوضى المتماسك، وأحيانا غياب هيكل محدود للوفود المفاوضة، الأمر الذى تمثل فى تغيير المفاوضين باستمرار، وعدم اتفاق أعضاء الوفد الواحد مع بعضهم البعض، والطعن فى شرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية، واختلاف تحالفاتها الداخلية والإقليمية تبعا لذلك، مما أثر على مواقعها التفاوضية.

ب – تعدد الأدوار والفاعلين فى ساحة التفاوض، برغم اختلاف حجم الأدوار وطريقة عملها بشكل مباشر وغير مباشر، حيث إن الأجندات الإقليمية والدولية أثرت على تطور المشكلة واتجاهاتها وأحدثت قدرا من الإرباك؛ لأنها لا تعمل بشكل متساو بطبيعة الحال.

ثالثا: إن كانت الحكومة السودانية تتحمل قدرا من المسئولية لعدم اهتمامها بتنمية الأقاليم المهمشة، وعدم توزيع الثروة والسلطة بشكل عادل؛ فإن ذلك لا يعفى الحركات المسلحة من المسئولية عن تصعيد القتال، وتشريد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فقد استغلت هذه التنظيمات انشغال الحكومة بمفاوضاتها مع الحركة الشعبية، ووجود مناخ دولى غير متعاطف مع الحكومة السودانية لتصعيد القتال، وبرغم استجابة الحكومة وإعلانها الاستعداد لتقاسم السلطة والثروة، انشغلت هذه التنظيمات بالصراعات داخلها على السلطة لتجعل طريق السلام محفوفا بالشكوك.

رابعا: إن النهج التصعيدى الذى تبنته الولايات المتحدة تجاة أزمة دارفور ستكون له انعكاسات مستقبلية تجاه باقى الأقاليم فى السودان على اتباع المنهج نفسه، ولاسيما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من عقالها، سواء كان ذلك فى الشرق، أو فى أقصى الشمال، أو فى المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك استنادا لدعم مماثل من جانب القوى الكبرى التى لها مصالح استراتيجية واقتصادية فى السودان، ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانية، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة.

وأخيرا يقترح عدد من التوصيات كالآتى:

(١) ضـرورة أن تكون هناك مراكز بحثية فى الوطن العربى والقارة الإفريقية متخصصة فى الدراسـات السياسية والاقتصادية، تعمل على تقديم المعلومات بالشكل الصحيح، وفى الوقـت الصحيح لمواقع اتخاذ القرار بغية ترجمتها إلى قرارات ومواقف وسياسـات، حتى يستطيع صناع القرار الاستفادة من مراكز الفكر من أجل الحصول على النصائح والاستشارات بشأن قضايا السياسة الخارجية والمحلية.

وتجـدر الإشـارة إلى أنه علـى الرغم من تواجـد مراكز فكرية وبحثيـة فى الجامعات متخصصـة بالقارة الإفريقية والسـودان، فإنها تحتاج إلى تدعيم الـدول العربية والإفريقية حتى نستطيع مواجهة الأزمات التى تندلع فى القارة الإفريقية.

(٢) ضـرورة قيـام حكومات الدول العربية – فرادى أو خـلال جامعة الدول العربية– بدعم وحدة السـودان عن طريـق تنمية إقليم دارفور، والذى تعـرض للتهميش من جانب الحكومات السودانية المتتالية.

(٣) ضـرورة قيام الـدول العربية والإفريقية بدعم المنظمـات الإقليمية ماليا وفنيا حتى تسـتطيع أن يكون لها دور فاعل ومسـتقل تجاه الأزمات التى تتعرض لها، بدون انتظار الدعم المالى من الدول الغربية.

(٤) ضرورة دعم إقليم دارفور اقتصاديا حيث يعد العامل الاقتصادى أحد العوامل المهمة والرئيسية، للتغلب على العديد من المشكلات، التى يعانى منها إقليم دارفور، وانطلاقا من ذلك يقترح عدة آليات لتدعيم التنمية الاقتصادية فى إقليم دارفور ومنها:

أ – أن يتم توزيع عائد الثروات الطبيعية بنسـبة السكان، والاهتمام بالتنمية البشرية، وأن يتم وضع خرائط اسـتثمارية ملزمة لتوجيه الاسـتثمار فى السـودان، بما يراعى عدالة توزيع الفرص الاستثمارية.

ب – إعادة دراسـة أسـلوب توزيع الحواكير للزراع المقيمـين والمراحيل لرعاة الرحل فـى ضـوء اتفاق مصالح القبائل، مع الأخذ فى الاعتبار العادات المتوارثة لأبناء الإقليم قبل الدراسات العلمية أو الاقتصادية التى تتعارض مع طرق الدارفوريين فى الزراعة والرعى.

ج – سـرعة تدريب المواطنين على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بخلاف الزراعة والرعـى، وبخاصة التصنيـع الزراعى كمخرج لجمود الأنشـطة الاقتصادية التى أدت إلى

انتشـار الفقـر والبطالة بدارفور، من خلال تحديث وسـائل الإنتـاج الزراعى والحيوانى. ومحاربة الجفاف والتصحر.

د – تركيـز الاهتمـام على إعمار إقليم دارفور والبدء بإعطاء الأولوية لمشـروعات البنية الأساسية، واستكمال المشروعات التنموية التى توقفت بسبب الأزمة فى الإقليم.

هـ – قيـام الجمعيات الأهلية الإقليمية بجهود أكبر، سـواء فـى (التوعية، التعليم، الخدمات الصحية)، فهى قادرة على تحقيق ما تعجز عنه الحكومات، فضلا عن مواجهتها لزحـف المنظمات الأهلية القادمـة من خارج القارة، والتى تعمل بصورة موجهة أو لتحقيق أهداف خاصة قبل مصلحة أبناء الإقليم.

(٥) ضرورة الانتهاء من ترسـيم الحدود بين السـودان وجنوب السـودان وحسم تبعية المناطق المتنازع عليها من خلال المفاوضات بين الجانبين لحل المشاكل العالقة كافة بما فى ذلك مشكلة نقل وتصدير النفط الجنوبى، ومشكلة إقليم أبيى الغنى بالنفط.

(٦) الإسـراع فى إصلاح النظام السياسـى السودانى، ولاسيما فى ظل الظروف الراهنة التى يمر بها السـودان، من خلال معالجة المشـكلات التى تؤثر على الاسـتقرار السياسى لمواجهة مخططات الانقسام والتشرذمات الداخلية، وهذا لن يتم إلا من خلال توافق شعبى ورسمى، ولاسيما بعد إعلان تحركات المعارضة نيتها الإطاحة بنظام البشير.

❑❑❑